التحديات التى تواجه البنوك المصرية عند تطبيق معيار IFRS: 9 و الآثار المترتبة عليه من منظور كفاية رأس المال النظامى "دراسه تطبيقيه"

Challenges facing Egyptian banks when applying IFRS:9 and its effects from the perspective of Regulatory Capital Adequacy: Applied Study

* د. نبيل عبد الرءوف إبراهيم
أستاذ المحاسبة المساعد . المعهد العالى للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات - أكاديمية الشروق
البريد الالكترونى : N2002nabil@gmail.com

ملخص

تتناول الدراسة التحديات التى تواجه البنوك المصرية عند تطبيق معيار المحاسبة الدولى IFRS: 9 "الأدوات المالية" أحد معايير التقارير المالية الدولية الصادر من مجلس المعايير المحاسبية IASB والذى بصدوره ألغى معيار المحاسبة رقم (٣٩) الادوات المالية، والمعيار واجب النفاذ والتطبيق أعتباراً من أول يناير ٢٠١٨، قام الباحث بتناول التحديات سواء المتمثلة فى العرض أو القياس أو الافصاح للأدوات المالية بالقوائم المالية، والآثار المترتبة عليها ولعل أهمها قياس مخصص خسائر الائتمان على أساس الخسائر المتوقعة وليست الفعلية من خلال نموذج الأعمال وهذا ما يؤثر على نتائج أعمال البنوك، كما أن الاثر الضريبى من هذا التعديل يستوجب زيادة أعباء البنوك فيما يتعلق بضريبة الدخل نتيجة أضافة ٢٠% من المخصص للوعاء الضريبى، ومن ثم يستوجب الامر تعديل تشريعى لإعتماد المخصص بالكامل أسوة بالمخصصات الفنية لشركات التأمين، وتناول الباحث مجموعة من المقترحات كسبل لعلاج تلك الاثار، وتم التطبيق على عينة من البنوك المصرية العاملة بالسوق المصرفى فى مصر، وتبين ان المقترحات تساهم فى الحد من تلك التحديات كما تساهم فى عرض أفضل لنتائج الاعمال للبنوك بصورة أكثر شفافية ومصداقية للحفاظ على جودة التقارير المالية، على النحو الذى يؤدى إلى تعزيز أفضل للافصاح مما يدعم ثقة المساهمين فى القوائم المالية ولاغراض تتعلق بالمحافظة على رأس المال الرقابى للبنوك بصورة تساهم فى استيعاب الخسائر التى لا تغطيها مخصصات مخاطر الائتمان وبصفة خاصة حماية اموال المودعين.

الكلمات المفتاحيه: IFRS:9 – البنوك المصرية – الأدوات المالية – مخصص خسائر الائتمان

Abstract

The study addresses the challenges faced by the Egyptian banks in applying IFRS 9: "Financial Instruments", an international financial reporting standard issued by the Accounting Standard Board (IASB),

which led to the derecognition of Accounting Standard No. 39, Financial Instruments. The Standard is effective from the first January 2018. The researcher tackled the challenges of presenting, measuring or disclosing the financial instruments in the financial statements and their implications. The most important of these is measuring the allowance for credit losses on the basis of expected losses rather than actual ones through a model representing three stages of measurement. As a result, for this amendemnt regarding the tax effect, the banks' burdens increase in respect of the income tax due to the addition of 20% of the provision for the taxable income. Therefore, a legislative amendment is needed to approve the provision in full in accordance with the technical provisions of the insurance companies. The researcher discussed a number of proposals as a way to tackle the aforementioned challenges. These proposals have been applied on a sample of Egyptian banks operating in the banking market in Egypt. And it has been found that the proposals contribute to reducing these challenges and to a better presentation of the results of the bank financial reports in a more transparent and credible way to maintain the quality of financial reports, which promotes a better disclosure. This supports the shareholders 'confidence in the financial statements, keeps the capital of banks in a manner that contributes to contain the losses that are not covered by credit allocations and in particular protects of depositors' funds.

Keywords: – Egyptian Banks - Financial Instruments – IFRS: 9 - Expected Credit Loss (ECL)

مقدمه :

تقوم البنوك المصرية بإعداد القوائم المالية وفق تعليمات يصدرها البنك المركزى المصرى، وحينما صدر المعيار الدولى للتقرير المالى IFRS: 9 فى ٢٤ يوليو ٢٠١٤، حدد التطبيق الإلزامي للمعيار الدولي أعتباراً من أول يناير ٢٠١٨، وبموجبه تم إلغاء تطبيق معيار المحاسبة الدولى رقم (٣٩)، على الفور أصدر البنك المركزى تعليماته للبنوك العاملة فى مصر بالاستعداد لتطبيق متطلبات المعيار IFRS: 9، والتى ستصدر عن الفترات المالية التى تبدأ من أول يناير ٢٠١٩، وبشكل تجريبى عن سنة ٢٠١٨، وبالتالى على البنوك المصرية إعداد قوائم مالية تجريبية بتطبيق متطلبات هذا المعيار بالاضافة إلى متطلبات المعيار الدولى IFRS: 7 "الأدوات المالية : الافصاح" سواء قوائم مالية مستقلة أو مجمعة.

مشكلة الدراسه :

تتمثل المشكلة الرئيسية لتلك الدراسة فى أن متطلبات تطبيق معيار IFRS: 9 والذى ألغى معيار (٣٩: الادوات المالية) قيام البنوك بتكوين مخصص خسائر الائتمان عن توقعات

مستقبلية وليس عن خسائر حقيقية، وهذا سيؤثر على الربحية ورؤوس أموالها ومؤشر كفاية رأس المال النظامى، مما يزيد من أعتبارات الحيطة والحذر و مزيد من التحفظ المحاسبى عند إعداد القوائم المالية للبنوك المصرية، الامر الذى قد يؤثر على نتيجة أعمال القوائم المالية بالانخفاض، وبالتالى نصيب السهم من التوزيعات نتيجة الاعتراف باعباء مخصص خسائر الائتمان المتوقعة، و يتناول المعيار IFRS: 9 ثلاث فئات رئيسية تتمثل فى: تصنيف الأصول المالية، قياس الخسائر، ومحاسبة التحوّط، ويتم قياس مخصص خسائر الائتمان وفق نموذج الاعمال Business Models الذى يتم بموجبه إدارة الادوات المالية وكذلك تدفقاتها النقدية. وكل نموذج من نماذج الاعمال الواردة بالمعيار IFRS: 9 له متطلبات تختلف عن المتطلبات الواردة بالمعيار السابق (٣٩)، وبالتالى فأعتبارات التحفظ المحاسبى وفق المعيار ستؤدى إلى زيادة المكون من مخصص خسائر الائتمان (القروض) التى يجب الاعتراف بها مما يقلل من نتائج الاعمال المحتملة وبالتالى يؤدى إلى خفض نصيب السهم من الآرباح، مما يكون له آثر على القيمة المتداولة للسهم. هذا من جهة ومن جهة أخرى تعد أحد التحديات فى زيادة المكون من مخصص خسائر الائتمان المتوقعة عدم أعتماد ٢٠% عند إعداد الاقرار الضريبى لضريبة الدخل للبنك مما يزيد من أعباء ضريبة الدخل وبالتالى فالامر يستدعى تعديل تشريعى لاعتماد المكون من المخصص بالكامل، وبالتالى تعد مشكلة قياس والاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة (ECL) من أهم مشكلات تطبيق المعيار، بالاضافة إلى الاثار المترتبة على هذا الاعتراف على نتائج الاعمال. وهذا ما يطرحه الباحث للدراسة للتعرف على الاثار المترتبة من تطبيق المعيار مع تقديم مقترحات للتحديات التى تواجه مشكلات الالزام بالتطبيق للبنوك المصرية.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الاهداف التالية:

1- التفرقة بين متطلبات معيار (الادوات المالية: ٣٩) والمعيار IFRS: 9
2- استعراض للاثار الناتجة من قياس خسائر الائتمان (القروض) المتوقعة (ECL) على نتائج أعمال المؤسسات المصرفية، والتحديات التى تواجه البنوك عند التطبيق
3- تقييم للاثار المتوقعة من تطبيق المعيار IFRS: 9

أهمية الدراسه :

مما لاشك فيه أن الادوات المالية التى يتم إدارتها بمعرفة البنك تمثل عنصر هام فى نتائج الأعمال للبنك، وتعكس استيراتيجية البنك فى إدارة محفظة الاموال التى يمتلكها بهدف تعظيم التدفقات النقدية، وكلما زادت المستحقات ومخاطر الائتمان كلما زادت المخصصات والالتزامات مقابل انخفاض التدفقات النقدية وطبقاً لمتطلبات المعيار الجديد تقوم الإدارة المالية بتكوين مخصصات لمقابلة تلك المخاطر المستقبلية وفق تصنيف كل أصل من الاصول المالية، وبالتالى هناك زيادة فى الاعباء المالية مما يكون له آثار على رأس المال الرقابى، خاصة وأن الزيادة فى المكون من المخصص تدرج ضمن حقوق الملكية، بالاضافة الى ان الدراسة قد تكون كاشفة

للمخاطر التى ستواجه البنوك المصرية من الاثر الضريبى مما سيكون له اثار على ضرورة اجراء تعديلات تشريعية على قانون ضريبة الدخل.

منهج الدراسة:

أعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى والاستقرائى بالاضافة إلى المنهج الاستنباطى فى تحليل المشكلة بهدف التوصل الى نتائج وتوصيات لاغراض تحقيق أهداف الدراسة، سيتم استنتاجها من النتائج المترتبة على الدراسة التطبيقية والتى سيتم تطبيقها على عينة من البنوك المصرية.

خطة الدراسه:

القسم الأول : متطلبات معيار IFRS: 9 الادوات المالية
القسم الثانى: التحديات التى تواجه البنوك المصرية عند تطبيق IFRS: 9
القسم الثالث: الآثار المالية المترتبة على تطبيق IFRS: 9
القسم الرابع: دراسة تطبيقية لبحث مدى إمكانية الحد من الآثار المترتبة على القوائم المالية للبنوك المصرية للحفاظ على رأس المال الرقابى.
النتائج – التوصيات - المراجع

حدود الدراسة:

تتمثل حدود تلك الدراسة فى التطبيق على البنوك المصرية والبنوك الاجنبية العاملة فى مصر فيما يتعلق بمقترحات للحد من الآثار المالية المترتبة على تطبيق معيار IFRS: 9 "الأدوات المالية" بالاضافة الى المعيار المحاسبى IFRS: 7 والخاص بالافصاح عن الآدوات المالية، ويخرج عن نطاق التطبيق باقى معايير التقارير المالية الدولية، كما تتناول الدراسة مخاطر الائتمان داخل الميزانية وليست من خارجها، مثل الاعتمادات المستندية و خطابات الضمان والاوراق المقبولة عن تسهيلات ائتمانية. كما تتناول الدراسة التعرض لخسائر الائتمان من القروض والتسهيلات الائتمانية للأفراد وليس المؤسسات أو البنوك.

الدراسات السابقة :

1- دراسة: (Steffen Krügera Daniel Röscha Harald Scheuleb: 2018)[1]

أشارت الدراسة إلى أن المخصصات التى يتم تحديدها لمقابلة خسائر القروض المتوقعة استناداً إلى IFRS: 9 ستعمل على تخفيض رأس المال الرقابى للبنك فى فترات الانكماش الاقتصادى عندما تنطوى محفظة الائتمان على مخاطر عالية، ولمعالجة ذلك فلابد من عدم التوسع فى

[1] -Steffen Krügera Daniel Röscha Harald Scheuleb: "The impact of loan loss provisioning on bank capital requirements", **Journal of Financial Stability**. Volume 36, June 2018, Pages 114-129

تحديد مخصص خسائر الائتمان كلما كانت الحالة الاقتصادية بعيدة عن الرواج لان المبالغة فى تكوين المخصص وفق نماذج الاعمال كالمعيار IFRS: 9 ستؤدى إلى تأكل رأس المال الرقابى مما يؤدى إلى نتائج أعمال مضللة للمساهمين أو اتجاه البنك إلى زيادة رأس المال لاحتواء الخسائر المتوقعة عند تكوين مخصص خسائر الائتمان خاصة وأنها متوقعة وليست فعلية وقد تتسبب فى آثار ضريبية وفق النظام الضريبى المطبق بالدولة.

2- دراسة:[2] (Ozili K.Peterson Than kom G.Arun: 2018)

تناولت الدراسة تأثير المعايير الدولية للتقارير المالية خاصة معيار (٩) على تحديد مخصص خسائر الائتمان على كفاية رأس المال الرقابى أو النظامى للبنك، وأوصت الدراسة على عدم المبالغة فى تقدير مخصص خسائر الائتمان وتقديرها وفقاً لنماذج الاعمال كالمعيار لتأثيرها المباشر على نتائج الاعمال للبنك مما يشير إلى تخفيض فى رأس المال الرقابى، وعدم كفايته فى امتصاص الصدمات المتتالية الناتجة عن مخصص خسائر الائتمان وخاصة المتوقعة.

3- دراسة: (Marwa Elnahassa Marwan Izzeldinb Gerald Steeleb: 2018)[3]

أشارت الدراسة إلى أن الخصائص المؤسسية للبنوك الاسلامية تختلف عن البنوك التقليدية من حيث نماذج الاعمال عند قياس وتحديد مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة، فالبنوك التقليدية تعتمد على النموذج الاكثر تحفظاً عند قياسها للخسائر المتوقعة عن البنوك الاسلامية والتى تعتمد على علاقة إدارة الارباح برأس المال المصرفى والمخاطر الاعلى معتمدة على مظهر الارباح عن التقدير عند قياس مخصص خسائر الائتمان، رغبة منها فى قياس أكبر للواقع الفعلى وليس المقدر، ولكن عند حدوث خسائر فعلية فلابد من تغطيتها من رأس المال والارباح المحتجزة، وقدمت الدراسة مجموعة من نماذج الاعمال يمكن بمقتضاها قياس وتحديد مخصص خسائر الائتمان وفق الرهن العقارى أو التجارى أو الضمانات التى تحت يد البنك.

4- دراسة:[4] (Jan Marton Emmeli Runesson: 2017)

تناولت الدراسة مقارنة للقدرة التنبؤية لمخصص خسائر القروض وفق معيار المحاسبة (٣٩) والمعيار الدولى للتقارير المالية (٩) وأشارات إلى أن نموذج الخسارة الفعلية الذى يقاس به

---

[2] - Ozili K. Peterson Than kom G. Arun: "Income smoothing among European systemic and non-systemic banks". **The British Accounting Review**, Available online 12 March 2018, https://doi.org/10.1016/j.bar.2018.03.001.

[3] -Marwa Elnahassa Marwan Izzeldinb Gerald Steeleb: "Capital and Earnings Management: Evidence from Alternative Banking Business Models". The **International Journal of Accounting**, Volume 53, Issue 1, March 2018, Pages 20-32.

[4] - Jan Marton Emmeli Runesson: "The predictive ability of loan loss provisions in banks – Effects of accounting standards, enforcement and incentives". **The British Accounting Review**, Volume 49, Issue 2, March 2017, Pages 162-180

المخصص يختلف باختلاف المعايير فمعيار (٣٩) يعتمد على قياس الخسارة الفعلية أما IFRS: 9 يعتمد على الخسارة المتوقعة مما يزيد من أعباء البنوك، ونظراً لانها خسائر تقع تحت التقدير والحكم الشخص لمسئولى الائتمان والمخاطر بالبنك فقد تختلف من شخص لشخص ومن فريق لفريق عمل اخر فكلما زاد الاحتياط والتحفظ تزيد المخاطر المتوقعة مما يكون له اكبر الاثر على نتيجة أعمال البنك وبالتالى على قيمة سهم البنك فى سنة الاعتراف عنه فى سنة الغاء او تخفيض المخصص، ولكن لم تقدم الدراسة نموذج معيارى يمكن قياس مخصص خسائر الائتمان على اساسه.

5- دراسة: 2017 : صلاح على أحمد محمد واخرون[٥]

هدفت الدراسة الى تحليل للاثار المتوقعة من تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية IFRS: 9، حيث يبدأ التطبيق الالزامى للمعيار فى بداية ٢٠١٨، مع استعراض للفروق الجوهرية بين المعيار الملغى (الادوات المالية: ٣٩) والمعيار الجديد وركزت الدراسة على التحديات التى ستواجه البنوك والمصارف العربية عند التطبيق الالزامى للمعيار الجديد وخاصة حساب مخصص خسائر الأئتمان المتوقعة والتى ستكون بمثابة عائق امام تعظيم نتائج الاعمال للبنوك وثقة المساهمين فى الاداء التشغيلى. وتوصلت الى ان التغيير فى نموذج خسائر الائتمان المتوقعة سيحدث قيودا فى السياسات الائتمانية والتمويلية فى المصارف العربية.

6- دراسة (Enrico Onali, Gianluca Ginesti: 2014)

هدفت الدراسة إلى الكشف المبكر عن مدى تأثير تطبيق معيار IFRS: 9 عند التطبيق الفعلى على الاسواق المالية وتناولت الدراسة أكثر من ٥٤٠٠ شركة أوروبية مدرجة بسوق الاوراق المالية، وتوصلت أن ان التطبيق الفعلى للمعيار سيؤدى إلى تغيير نظرة المستثمرين فى التحفظ الذى تفرضه التنظيمات المهنية على نتائج أعمال القوائم المالية، كما ان المقارنات بين نتائج الاعمال ستختلف باختلاف القدرة التنبؤية لمخصص خسائر الائتمان كما أن تكلفة الحصول على المعلومات قد تكون عامل مؤثر فى القياس الفعلى لمخصص خسائر الائتمان المتوقعة، مما يلحق بالمؤسسات خسائر قد تفوق المتوقع فى الاجل القصير ولكن على مستوى الاجل الطويل فالتحفظ المحاسبى يزيد من استقرار المؤسسات المالية وخاصة البنوك فى دنيا الاعمل.

7- دراسة (Cipullo Nadiaa Vinciguerra Rosab: 2014)

---

[٥] - صلاح على أحمد و محجوب عبد الله: دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبنى IFRS: 9 على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية"، **مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية**، جامعة أم درمان الاسلامية : السودان، العدد التاسع – المجلد الاول (نوفمبر : ٢٠١٧)

6- Enrico Onali, Gianluca Ginesti: "Pre-adoption market reaction to IFRS 9: A cross-country event-study", **Journal of Accounting and Public Policy**. Volume 33, Issue 6, November–December 2014, Pages 628-637.

7- Cipullo Nadiaa Vinciguerra Rosab: "The Impact of IFRS 9 and IFRS 7 on Liquidity in Banks: Theoretical Aspects", **Procedia - Social and Behavioral Sciences**. Volume 164, 31 December 2014, Pages 91-97.

تناولت الدراسة مدى تأثير تطبيق معيارى ٧ و ٩ من معيار IFRS على سيولة البنك من جوانب نظرية نظراً لان السنوات السابقة للدراسة شهدت تشكيك فى تلبية البنوك لإحتياجات السيولة وخاصة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم IFRS: 9 كبديل للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩)، وانتهت الدراسة الى ان تطبيق معيار (٩) سيؤدى الى عدم التأثيرعلى السيولة بالبنك، من أجل تحسين آليات تصنيف وقياس الأدوات المالية، التي تعتبر واحدة من الأسباب الرئيسية التي تسبب الأزمة المالية. على الرغم من الجهود التي يبذلها المجلس الدولي لإدخال أحكام قادرة على ضمان المعلومات ذات الصلة والمفيدة لتقييم المبالغ والتوقيت وعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية سواء لمفاهيم السيولة أو مخاطر السيولة، باختصار، هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير القواعد المحاسبية على السيولة في البنوك، وأوصت الدراسة إلى ضرورة إعادة النظر فى التطبيق بالمزيد من الدراسات التجريبية لمعيار (٩) قبل التطبيق الالزامى فى سنة ٢٠١٨ باعتباره مجال بحث ناشئ.

<u>التعليق على الدراسات السابقة:</u>

تناولت معظم الدراسات السابقة إلى التعرض إلى آليات التطبيق لمعيار (IFRS: 9) والاثار المترتبة عليه دون التعرض لاثار التطبيق على نتائج أعمال البنوك من حيث اتجاه ومؤشرات الربحية للمؤسسات المصرفية وخاصة العاملة فى مصر او على الاقل فى المنطقة العربية، كذلك مدى التأثير فى الاختلاف عند قياس مخصص خسائر الائتمان ما بين الطريقة العلمية و العملية، وهذا ما يدلل عليه الباحث فى قياس الاثار الناتجة من متطلبات التطبيق والاثر على قياس نتائج الاعمال عند تكوين المخصص والذى يختلف فيه (IFRS: 9) عن معيار المحاسبة المصرى (٢٨) المخصصات والالتزامات المحتملة فالاخير يعتمد على نسب ترجيحية فى الاخطار أما (٩) يعتمد على تكوين مخصص لجميع المخاطر، بينما نظرية المحاسبة تعتمد على قياس للمخصص وفق الخسائر مؤكدة الحدوث ولكنها غير محددة المقدار ومن ثم تعتمد على التقدير والذى يختلف من شخص مهنى إلى آخر، الامر الذى ينتهى اليه الباحث فى ضرورة كشف النقاب عن الاثار المحاسبية والضريبية المترتبة على تطبيق (IFRS: 9) من خلال تلك الدارسة.

فروض الدراسة:

<u>الفرض الأول:</u>

لايوجد أختلاف معنوى ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) عند قياس مخصص خسائر الائتمان بين متطلبات المعيار ٣٩ و متطلبات المعيار IFRS :9
حيث يتطلب معيار (٣٩) القياس وفق الخسائر المحتمل تحققها بنسبة ١٠٠% أما المعيار (٩) وفق الخسائر المحتمل تحققها اياً كانت نسبة تحققها.

الفرض الثانى:
لايوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) للمكون من مخصص خسائر الائتمان طبقاً لنموذج خسارة الائتمان المتوقعة (ECL) التى يتم حسابها، وفق متطلبات نماذج الاعمال بمعيار 9: IFRS بالتأثير على نتائج أعمال البنك الختامية.

القسم الأول :
متطلبات معيار IFRS: 9 الادوات المالية

تعد الفترة الزمنية لما قبل إصدار المعيار الدولي IFRS: 9، فترة إعداد جيدة لسلسة من التطبيقات تمثل متطلبات للعرض الافصاح الواردة منها الواردة بمعيار المحاسبة الدولى IAS: 32 وتتمثل فى عرض للأدوات المالية، والذى وفر المعلومات التي يجب الأفصاح عنها. كما قام بتحديد تعريفات للأدوات المالية، والأصل المالي، وكذا الألتزام المالي، وحقوق الملكية. وبصفة خاصة يتناول قضايا التصنيف المحاسبي.[٨]

ومع صدور معيار المحاسبة الدولى IAS: 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس والذى صدر عام ١٩٨٨، بهدف تحديد المتطلبات المتعلقة بقياس الأصول المالية والألتزامات المالية والأعتراف بها. بالاضافة إلى متطلبات محاسبة التحوط. ولكن مع تفاقم نقاط الضعف بمعيار IAS: 39، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإقتراح العديد من الارشادات المتعلقة بالأصول المالية والايضاحات المتعلقة بها، وقد تم الانتهاء من إعداد مشروع يحل محل IAS: 39 من خلال ثلاث مراحل[٩]:

- **التصنيف والقياس.**
- **الاضمحلال.**
- **محاسبة التحوط.**

مما ادى إلى صدور معيار IFRS: 9 على مراحل وكل مرحلة تحل محل ما يقابلها فى معيار IAS: 39 على أن يكون قابل للتطبيق في أول عام ٢٠١٨، مع السمح للمنشآت بالتطبيق المبكر، والهدف منه وضع مبادئ إعداد التقارير المالية التى تعرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي البيانات المالية. وفيما يلى متطلبات معيار IFRS: 9

أولاً: التصنيف:
أ. تصنيف الأصول المالية وفق معيار IFRS: 9

1- اصول مالية تقاس بالقيمة العادلة.

---

[٨] - د. احمد محمد عبد العزيز: "المحاسبة عن الأدوات المالية وتأثيراتها الضريبية" دراسة ميدانية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى لقسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة – جامعة عين شمس. دار الضيافة – جامعة عين شمس (القاهرة: ٢٠١٨).

[9] - http://eifrs.ifrs.org/eifrs/bnstandards/ar/2018/ifrs9.pdf

2- اصول مالية تقاس بالتكلفة المستهلكة (أدوات الدين كالسندات والصكوك والآذون وغيرها)

الأعتراف الأولى:

- تقاس جميع الأدوات المالية مبدئيا بالقيمة العادلة على أن يتم عرض ما ينتج عن المعاملات في الربح أو الخسارة. بقائمة الدخل (الأرباح والخسائر) ويتم أثبات الأصل والألتزام المالي في قائمة المركز المالي فقط، عندما تصبح المنشأة طرف في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

ب. تصنيف الألتزامات المالية وفق معيار IFRS: 9

تقوم المنشأة بتصنيف جميع الالتزامات المالية بالتكلفة المستهلكة المحسوبة بطريقة الفائدة الفعلية، بإستثناء:

1- الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتى تحتوى على مجموعتين:
   - المجموعة الأولى تحتوي على الالتزامات المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة
   - المجموعة الثانية تضم كافة الالتزامات المالية التي تم تبويبها بمعرفة المنشأة عند الاعتراف الأولي وتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إلا أن التغيرات التي تحدث للقيمة العادلة والناتجة عن التغير في مخاطر الائتمان فيتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر.
2- الالتزامات المالية التى تنشأ عندما لا تكون عملية نقل الأصل المالى مؤهلة لإلغاء الاعتراف أو يتم أحتسابه بإستخدام طريقة المشاركة المستمرة.
3- عقود الضمان المالى. (عقد يتطلب من مصدر العقد سداد مدفوعات لتعويض حامل العقد عن خسارة لحقت به بسبب تقاعس مدين محدد بالعقد عن سداد دفعة عند استحقاق الاجل الخاص بها)
4- الالتزامات المرتبطة بالقروض (تقديم قرض بسعر فائدة أقل من السوق)
5- المقابل المادى نتيجة الإستحواذ (اندماج الأعمال) ويتم قياسه بالقيمة العادلة واى تغييرات تدرج فى الربح أو الخسارة.

ثانياً: القياس

1- الأعتراف والقياس الآولى للأصول المالية والألتزامات المالية.
2- القياس اللاحق بالتكلفة المستهلكة.
3- القياس اللاحق بالقيمة العادلة

1- الأعتراف والقياس الأولى للأصول المالية والألتزامات المالية:

تقوم الشركة بالإعتراف بالأصول والإلتزامات المالية في قائمة المركز المالي عندما تصبح فقط طرفا في العملية التعاقدية للأدوات المالية. كما أن الأصول المالية والألتزامات المالية يتم

الأعتراف الأولى لها بتكلفة الاقتناء مضافا إليها أو مطروحا منها تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة إلى أمتلاك أو إصدار الأصل المالي أو الألتزام المالي في حالة لم يكن الأصل المالي او الألتزام المالي محدد بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

2- القياس اللاحق بالتكلفة المستهلكة:

يتم قياس الأصول المالية التي تستوفي متطلبات التكلفة المستهلكة ولم يتم تطبيق القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر أما الإلتزامات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، و يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة. على النحو التالى:

التكلفة المستهلكة للأصول المالية =	
xxxx	تكلفة الاقتناء (الاعتراف الأولى) + تكاليف المعاملة
(-)	مدفوعات أصل الدين.
(-) & (+)	الاستهلاك المتراكم (الفرق بين المبلغ الأولى ومبلغ الاستحقاق)
(-)	أي خسائر.

وبالتالى تمثل طريقة التكلفة الفعلية المتبعة كالمعيار: طريقة حساب للتكلفة المستهلكة لآصل مالي أو إلتزام مالي أو مجموعة منهما ويتم توزيع مصروف الفوائد أو إيراد الفوائد على مدار عمر الأصل أو الإلتزام المالي. أما معدل الفائدة الفعلي: هو سعر الفائدة الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية على مدى العمر المتوقع للأداة لتحديد القيمة الحالية لأصل مالي أو إلتزام مالي.

3- القياس اللاحق بالقيمة العادلة:

الأصول المالية التي لا تستوفي معايير التكلفة المستهلكة ومحتفظ بها بغرض المتاجرة، و تم تصنيفها بالقيمة العادلة يتم الاعتراف بالتغيرات فيها من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر. مثل أرباح وخسائر أسعار الصرف وأرباح وخسائر الأضمحلال.

ثالثاً: شروط قياس الأصل المالى بالتكلفة المستهلكة:

1. **الاحتفاظ بالأصل المالى ضمن نموذج الاعمال (أحد متطلبات معيار IFRS: 9) والذي يكون الهدف منه الاحتفاظ بالأصول من أجل الحصول على التدفقات النقدية التعاقدية.**
2. **الحصول على تدفقات نقدية ناتجة عن الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة وتكون بمثابة دفعات للمبلغ الأساسي والفائدة عليه.**

وبالتالى: لابد من قياس الأصل المالى بالقيمة العادلة ما لم يتم قياسه بالتكلفة المستهلكة.

رابعاً: الاستثمارات فى أدوات حقوق الملكية:

تقاس جميع الاستثمارات فى حقوق الملكية بالقيمة العادلة، وإذا المنشأة أختارت عند الإعتراف الأولى أن تعرض التغييرات فى أدوات حقوق الملكية بقائمة الدخل الشامل، لا يحق لها العدول عن ذلك على أعتبار أنها أصول محتفظ بها بغرض البيع، وبالتالى غير مسموح عند الاعتراف اللاحق الأعتراف بتلك التغييرات فى الربح أو الخسارة.

خامساً: تصنيف الأصول المالية وفق نموذج الأعمال IFRS: 9

يتطلب هذا المعيار تصنيف الأصول المالية وفق القياس اللاحق إما بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة وفق نموذج أعمال المنشأة التى تختاره لإدارة أصولها المالية على النحو التالى:

- **نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول المالية المؤهلة للقياس بالتكلفة المستهلكة للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية**
- **نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول المالية المؤهلة للقياس بالقيمة العادلة للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية، أو بيعها. يتم قياس التغيرات بقائمة الدخل الشامل.**
- **أى نموذج أعمال آخر يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول المالية بخلاف النماذج السابقة للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية يتم قياسها بالقيمة العادلة والتغيرات من خلال الربح أو الخسارة.**
- **يتم تطبيق نماذج الأعمال كالمعيار على مستوى المنشأة كاكل أو على مستوى محفظة الأدوات المالية.**
- **يتطلب المعيار من المنشأة إعادة تصنيف الأصول عند تغيير نماذج الأعمال لاغراض تتعلق بإدارة الأصول المالية، وفى نظر الباحث قد يكون هذا راجع إلى مرونة المعايير لمواجهة التغييرات المتوقع حدوثها وتكون ذات تأثير جوهرى على نتائج الأعمال.**
- **أشار المعيار إلى أمثلة لنماذج الأعمال مثل: المدينون، محفظة السيولة، نموذج أعمال مختلط، خسائر الأئتمان والتحوط، خسائر الائتمان، التحوط. على البنوك الآخذ بها عند العمل بنماذج الاعمال الواردة بالمعيار.**

القسم الثانى:

التحديات التى تواجه البنوك المصرية عند تطبيق معيار IFRS: 9

تم تصنيف الادوات المالية إلى ثلاث مجموعات تتفق ونماذج الأعمال الثلاثة التى حددها المعيار المحاسبى IFRS: 9 والتى يتعين على البنك أن يقوم بالافصاح عنها وفق متطلبات المعيار المحاسبى IFRS: 7 والخاص بالافصاح عن الآدوات المالية على النحو التالى:[1]

ويمكن أن يتضمن كل نموذج من نماذج الاعمال السابقة نماذج أعمال فرعية لنوعيات مختلفة من القروض على سبيل المثال سواء قروض لشركات كبيرة أو متوسطة أو صغيرة أو حتى متناهية الصغر فيما يعرف بالتجزئة المصرفية.

وقسم المعيار الأدوات المالية وفق مخاطرها الائتمانية إلى المراحل الثلاثة التالية:

[1] - Panayotis Manganarisa Charalambos Spathisa Apostolos Dasilasb: "The effects of mandatory IFRS adoption and conditional conservatism on European bank values". **Journal of International Accounting**, Auditing and Taxation, Volume 24, 2015, Pages 72-81

المرحلة	مخاطر الائتمان	حساب الخسارة المتوقعة
الأولى	أدوات مالية عاملة المخاطر الائتمانية بها غير متواجدة نهائياً Performing	تشمل الأدوات المالية ومخاطر الائتمان التى لا تشهد تعثرا ويكون المخصص عبارة عن مبلغ يعادل الخسائر المتوقعة على ١٢ شهرا مقبلة أو قيمة التعثر المتوقعة خلال تلك الفترة.
الثانية	الأدوات المالية ضعيفة الأداء ومن المحتمل ان تتواجد بها مخاطر ائتمانية بقدر ضئيل Under-performing	في حال ارتفاع المخاطر الائتمانية والتعثر في السداد، فى حالة عدم سداد الأقساط المطلوبة لمدة ٣٠ يوما يتم تحويل الائتمان من المرحلة الأولى الى الثانية ويكون المخصص في تلك الحالة مبلغا يعادل الخسائر المتوقعة على مدى عمر الائتمان أو الأداة المالية.
الثالثة	الأدوات المالية المتعثرة وبالتالى يوجد اضمحلال فى القيمة Impaired	في حالة انخفاض قيمة الأداة المالية أو تعثر سداد الائتمان بشكل واضح ومستمر فبالتالى فلابد من الاحتفاظ بمبلغ يعادل الخسائر المتوقعة على مدى العمر، يتم تحديد قيمة الاضمحلال للاداة المالية بالفرق بين القيمة الدفترية وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة

ومفاد ما سبق أنه نتيجة قياس مخاطر الائتمان توجد خسائر متوقعة أو فعلية كل فترة زمنية، أما سنوية أو بصفة مستمرة طوال مدة الاحتفاظ بالاداة المالية وفق المراحل الثلاثة السابقة، يتحتم على البنك مراقبتها باستمرار للاعتراف بها، على أن يتم قياس تلك الخسائر الائتمانية من إدارة مخاطر الائتمان بالبنك. وإذا زادت مخاطر الائتمان وفق الجدول بعاليه يتعين على البنك تعديل الاصل المالى إلى المرحلة التى حدثت بها زيادة فى خطر الائتمان وفق البيانات المستقبلية المتوقعة لمراعاة قياس وتحديد قيمة المخصصات الواجب تكوينها لمقابلة خسائر الائتمان المتوقعة.

كيفية حساب الخسائر الائتمانية:

يتم حساب الخسائر الائتمانية على مدار عمر الأداة المالية إلا إذا ظلت هذه المخاطر دون زيادة بعد الأعتراف الأولى وفى هذه الحالة يتم حساب خسارة الائتمان على مدار ١٢ شهر تالية فقط، كما أدخل المعيار حالة خاصة تتعلق بأقتناء الأداة المالية وهى عالية المخاطر، وبالتالى يحسب لها مخصص خسارة الإئتمان على مدى عمرها بالكامل، ويتم حساب خسارة الائتمان وبالتالى يعد المدخل العام فى القياس للخسائر الائتمانية للأصول المالية، تتمثل فى:

- القيمة الحالية للفرق بين:
  - التدفقات النقدية التعاقدية التي تكون واجبة السداد للمنشأة بموجب العقد؛ وبين
  - التدفقات النقدية التي تتوقع المنشأة الحصول عليها.

➢ **عقود القروض التي لم يتم سحبها، فإن الخسارة الإئتمانية هي القيمة الحالية للفرق بين:**

- **التدفقات النقدية التعاقدية واجبة السداد للمنشأة إذا كان حامل عقد القرض يقوم بسحب القرض؛ وبين**
- **التدفقات النقدية التي تتوقع المنشأة استلامها إذا كان قد تم سحب القرض.**

وقدم المعيار الطريقتين التاليتين وللمنشأة حق الاختيار مع الافصاح:

1- ***أسلوب الخسائر التاريخية*: ويصلح هذا الاسلوب للمرحلة الاولى والثانية من مراحل مخاطر الائتمان المتوقعة، باستخدام معدل يعكس الخسائر الائتمانية المستقبلية.**

2- ***أسلوب إحتمالية الاخفاق*: ويصلح للمرحلة الثالثة بقياس الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للادوات المالية.**

وأوضح البنك المركزى المصرى إجراءات التحول إلى تطبيق معيار IFRS: 9 من خلال قوائم مالية تجريبية على أن يتم التطبيق الشامل فى أول يناير ٢٠١٩، وحدد البنك المركزى نموذج لقياس الخسائر لدى البنوك يتمثل فى الجدول التالى:

جدول (٣)

الاستثمارات المالية (أدوات حقوق ملكية وأدوات دين بخلاف الأذون والسندات الحكومية) وفقا للمركز في ٣٠ يونيه ٢٠١٧*

القيمة بالألف جنيه

طبيعة الاستثمار	القيمة الدفترية وفقا لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية	قيمة التغير نتيجة إعادة التبويب / القياس	القيمة الدفترية وفقا للمعيار (٩)		
			بالتكلفة المستهلكة	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر	بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
١) إستثمارات مالية بغرض المتاجرة					
٢) إستثمارات مالية متاحة للبيع					
٣) إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق					
٤) إستثمارات مالية في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة					
الإجمالى (١+ ٢+ ٣+ ٤)	-	-	-	-	-

* بما يتطابق مع البيانات ذات الصلة الواردة من مصرفكم في ذات التاريخ.

<u>التحديات التى تواجه البنوك:</u>

1- **تعزيز التنسيق بين الإدارات المتخصصة مثل:**
   - **إدارة المخاطر**
   - **إدارة الائتمان**
   - **الإدارة المالية**

- إدارة الالتزام
- إدارة تكنولوجيا المعلومات

ويعد هذا التحدى أحد المعوقات ولكن يمكن معالجته من خلال التطوير الادارى للهيكل التنظيمى للقطاعات الإدارية بالبنك ويبتعد الباحث عنه على أعتبار أنه من التحديات الإدارية.

2- تحقيق التكامل والتوافق بين البيانات المالية والمخاطر.
3- جمع وحفظ البيانات التاريخية الضرورية لوضع النماذج الخاصة بالخسائر المتوقعة.
4- تحدى التحديث للبنية التحتية والنظم الالكترونية ومنهجيات وأدلة العمل وتقنيات تقييم المخاطر والسياسات المحاسبية.
5- عدم وجود نموذج موحد لحساب خسائر الائتمان المتوقعة
6- عدم وجود سيناريوهات للمستقبل لحساب الخسائر المتوقعة

تطبيق المعيار IFRS: 9 يعنى قيام البنوك بتكوين حجم مخصصات أعلى بكثير جدًا مما يتم تكوينه مسبقًا نتيجة الاعتماد على تقدير لخسائر القروض المتوقعة وليست الفعلية، وهذا سيؤثر على ربحيتها ورؤوس أموالها ومؤشر كفاية رأس المال، وبالتالى قدرتها على الإقراض، ومن ثم فلابد للبنوك ان تعمل على زيادة رأس المال مضطرة، خاصة أن قانون البنوك الجديد يحتم عليها أن يكون الحد الأدنى لرأس المال ١,٥ مليار جنيه وليس ٥٠٠ مليون جنيه.

<u>و لعلاج تلك التحديات: ضرورة</u>

1- إجراء تعديلات على الأنظمة المحاسبية لدى البنوك المصرية للتكيف مع المعيار IFRS: 9 سواء كانت بنوك أسلامية أو بنوك تقليدية.[1]
2- إعادة تصنيف بعض الأدوات المالية وإعادة تصنيف شرائح ديون الأوراق المالية.
3- إعادة تصنيف الأدوات المالية بصفة مستمرة للارتباط بالتغير في قدرة المقترض على السداد أو التوقعات السلبية للقيمة السوقية للأدوات المالية.
4- مراجعة نسبة المخصصات المفروضة مع تغير توقعات النمو الاقتصادي لتزداد تلك النسبة في حالة زيادة معدل النمو الاقتصادى للدولة والعكس.
5- الحاجة الى تطوير آليات التنبؤ بالأوضاع المالية والاقتصادية في البنوك المصرية وقدرة أدق على تحديد التحديات الداخلية والخارجية.

[1] - Naima Lassoued, Mouna Ben Rejeb Attia, Houda Sassi: "Earnings management in Islamic and conventional banks: Does ownership structure matter?". **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**. Volume 30, March 2018, Pages 85-105.

القسم الثالث:

الآثار المالية المترتبة على تطبيق معيار IFRS: 9

أولاً: متطلبات القياس والاعتراف لمخصص خسائر الائتمان Expected Credit Loss - ECL

يعتبر المعيار الدولى للتقارير المالية IFRS: 9 معيار يربط المعالجة المحاسبية بأنشطة إدارة المخاطر ويهتم بصفة أساسية باعتبارات قياس الأصول والالتزامات المالية، من خلال تناوله لثلاث جوانب رئيسية تتمثل فى تصنيف وقياس الأصول Classification and Measurement، وقياس الخسائر Impairment، ومحاسبة التحوط Hedge Accounting، وذلك بهدف رفع مستويات الأمان والوصول لمستوى أعلى من الملاءة المالية للبنوك والقدرة على مواجهة المخاطر المحتملة، وذلك من خلال بناء نموذج جديد لتكوين مخصص خسائر القروض على أساس خسائر الائتمان المتوقعة بالاضافة إلى رفع قدرات العاملين ومهاراتهم ومواكبتهم لمستجدات العمل المصرفى على المستوى الدولى، وكذا تدعيم دور إدارات البحوث للوقوف على السيناريوهات الاقتصادية المستقبلية تمهيدًا لإعداد نماذج خسائر الائتمان المتوقعة بالاضافة إلى الدور الرقابى الذى تقدمه حوكمة الشركات.[1]

يعتمد حاليًا مفهوم الخسارة فى قيمة الأرصدة من الأدوات المالية على مبدأ "الخسائر المتحققة" فى حين يقدم المعيار IFRS: 9 نموذجًا جديدًا مبنى على التوقعات المستقبلية، أو ما يسمى خسائر الائتمان المتوقعة Expected Credit Loss (ECL)، والذى يستند على منهج جديد لاحتساب مخصص خسائر القروض على أساس الخسائر المتوقعة بدلاً من احتسابها على أساس الخسائر المحققة، وبالتالى لابد من إعادة التبويب والقياس والتقييم المحاسبى للأصول والالتزامات والمشتقات بتكوين مخصصات احترازية للخسائر المتوقعة على جميع العمليات الائتمانية عند نشأتها وخلال مراحل عمرها المختلفة.

ويبقى السؤال الهام حول منهجية القياس لمخصص وأضمحلال القروض المتوقعة والطريقة المحاسبية التى تتفق ومعايير المحاسبة فى القياس فهذا يعد من أهم التحديات المحاسبية التى تواجه البنوك المصرية فى قياس قيمة المكون من مخصص خسائر القروض والتى تتفق ومراحل المخاطر الائتمانية الواردة بالمعيار (IFRS: 9).

يتطلب المعيار (IFRS: 9) أثبات خسائر الائتمان المتوقعة على النحو التالى:

- تقدير مبلغ من متوقع محدد بصورة صحيحة وغير متحيزة بعد دراسة وتقييم مجموعة النتائج المحتمل حدوثها

---

[1] - Kartick Guptaa Chandrasekhar: "Financial development, corporate governance and cost of equity capital**". Journal of Contemporary Accounting & Economics**, Volume 14, Issue 1, April 2018, Pages 65-82.

- **مراعاة القيمة الزمنية للنقود**
- **معلومات موثوقة ذات دعم مستندى عن الظروف الحالية والاحداث الاقتصادية المتوقعة**

كما يتطلب المعيار عند قياس خسائر الائتمان دراسة مجموعة من المعلومات أهمها:

- **الاحداث الماضية كالخبرة التاريخية فى تقدير خسائر الادوات المالية.**
- **الظروف والاحداث التالية**
- **التوقعات التى تؤثر على تحصيل التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الاصول المالية.**

يؤدى تطبيق المعيار9 :IFRS إلى قيام بعض البنوك بتكوين قدر أكبر من المخصصات، وبالتبعية يؤدى إلى التأثير على الأرباح وكذلك التأثير على رأس المال النظامى (الرقابى) Regulatory Capital، والذى قد يؤدى بدوره إلى ضعف قدرة البنوك على الاقراض، وهذا الأثر سوف يختلف من بنك لآخر بناءً على عدة عوامل (نموذج الاعمال Business Model، استخدام أساليب النماذج الداخلية Internal Models أو الأساليب المعيارية Standardized approaches)، يسعى المعيار IFRS: 9 إلى بناء نموذج جديد لحساب المخصصات المحاسبية، وبالتالى فالأمر يتطلب مراجعة المعالجة الرقابية للمخصصات، للمحافظة على مستويات رأس المال عند المستوى الذى لا يجعلها تمتص أعباء وخسائر القروض.

وبالتالى يعد أهم تحدى أمام البنوك المصرية هو كيفية تكوين مخصص يستند على منهج جديد لاحتساب مخصص خسائر القروض على أساس الخسائر المتوقعة بدلًا من احتسابها على أساس الخسائر المحققة طبقاً لمتطلبات معيار المحاسبة (٣٩).

أن الأزمة المالية التى تعرض لها العالم فى سنة ٢٠٠٨ هى التى أدت الى حتمية الحاجة لتطبيق المعيار9 :IFRS خاصة بعدما كشفت عن ضعف شديد فى الملاءة المالية للبنوك وأغلبها كان يحصل على تصنيفات ائتمانية عالية جدًّا من الوكالات العالمية لأن معيار المخصصات التى يتم تكوينها لمواجهة ضعف الأصول كان يتم بناءًه على الخسائر المحققة فعليا "بمعنى أنه عند تعثر قرض أو أصل مالى معين يتم تكوين المخصص المناسب"، وبالتالى لم تكن تعلم البنوك مدى ضعف أصولها وما يمكن أن يسببه من مشكلات وكان ذلك سببًا أساسيًا فى الأزمة المالية التى نشبت سنة ٢٠٠٨ كما أن الأوضاع قبل ٢٠٠٨ كانت غير صحية فالنموذج المالى غير سليم تمامًا لأن البنوك والمؤسسات ليس لديها معلومات عن مدى كفاية رأسمالها لامتصاص الصدمات المستقبلية.

وبالتالى لابد من:

- **تدعيم زيادة رأس المال من خلال احتجاز الأرباح لتقوية وتغذية رأس المال، او تعظيم لحقوق الملكية.**

- **ضرورة تحديد معايير واضحة وصريحة لقياس القيمة العادلة والفرق بينها وبين القيمة السوقية.**

ثانياً: كيفية قياس مخصص خسائر الائتمان وفق معيار IFRS: 9

يعد نموذج قياس خسائر الائتمان المتوقعة الذى قدمه المعيار، دليل يمكن الاهتداء به لقياس خسائر الائتمان المتوقعة والمتمثل فى تحديد نماذج لحساب ال (١٢) شهر لكافة الصول المالية المتوقع خسارتها وعند الضرورة يحسب للعمر المتوقع للأصل المالى كاملاً مع تحديد سعر الخصم الفعلى الذى بموجبه يتم تحديد قيمة متوقعة للتدفقات النقدية المستقبلية والمتوقعة بقيمة حالية.

يتم الاعتراف بمخصص خسائر الائتمان فى القروض على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من تلك القروض بالفرق بينها وبين بالقيمة الدفترية للقروض، طالما الدفترية أعلى وبالتالى يتم قياس وتحديد المخصص ويدرج بقائمة الدخل، وفى تاريخ عرض الميزانية يقوم البنك بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعى على أضمحلال قيمة أحد القروض أو التسهيلات البنكية.

بالنسبة للقروض والتسهيلات التى تم اثباتها بالتكلفة المستهلكة يتم أعتبار القرض أو التسهيل مضمحلاً وتحمل الخسائر الناتجة عن اضمحلال القيمة فقط فى حالة وجود أدلة موضوعية على الاضمحلال نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاعتراف الأولى بالاصل وكان لهذا الحدث تأثير على تقدير قيمة التدفقات المستقبلية المتوقعة، كما يراعى عند حساب مخصص خسائر الائتمان على أساس معدلات الاخفاق التاريخية لكل مجموعة من القروض والتسهيلات ويحمل على قائمة الدخل.

يتم حساب معدلات الاخفاق التاريخية فى ضوء الخسائر المحققة عن (٣ – ٥ سنوات سابقة) لمجموعة القروض التى تقيم بها وفق نسبة تحدد كما يلى =

$$\frac{\text{مخصص خسائر الاضمحلال عن الفترة (٣ -٥ سنوات)}}{\text{متوسط أرصدة القروض عن ذات الفترة}}$$

وإذا أمكن فى آية سنة لاحقة ربط الانخفاض فى خسارة أضمحلال القيمة والزيادة فيها بشكل موضوعى مع حدث يقع بعد أثبات هذه الخسارة يتم رد الخسارة بقائمة الدخل مقابل الرد للمخصص ولا ينشأ عن هذا الالغاء قيمة دفترية للأصل المالى تتجاوز التكلفة المستهلكة فى تاريخ استبعاد خسائر الاضمحلال لو لم يكن قد تم الاعتراف بهذه الخسارة ويتم اثبات قيمة الرد بقائمة الدخل.

يراعى عند حساب وتحديد مخصص خسائر الأضمحلال على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة توافر الشروط التالية:

1- ألا يقل إجمالى الحدود الائتمانية الممنوحة للعميل أو المجموعة المرتبطة عن ١٠ مليون
2- أن تكون الشركة المقترضة، شركة مساهمة ويزيد رأسمالها عن مليون جنيه.

ويضيف الباحث لذلك
3- ضرورة توافر درجة تصنيف كافية وفق عناصر الجدارة الائتمانية التى يحددها البنك.
4- من الضرورى أن تكون الشركة لديها دفاتر وحسابات منتظمة وتقوم بتقديم وعرض القوائم المالية بصورة منتظمة فى المواعيد القانونية ويتم مراجعتها من مراجع قانونى (من المسجلين فى سجل الشركات المساهمة).
5- قيام الشركة المقترضة بإعداد موازنة نقدية متوقعة للأعمال سنوياً.
6- قيام الشركة المقترضة بتقديم خطة للأعمال المستقبلية لمدة لا تقل عن (٥ سنوات)
7- تكون التدفقات النقدية المقدرة لسداد القروض من أنشطة التشغيل.

على أن تتضمن الأدلة الموضوعية على أضمحلال قيمة الأصل وجود:
1- صعوبات مالية تواجه المقترض
2- مخالفة شروط اتفاقية القرض
3- توقع أفلاس المقترض
4- تدهور الوضع التنافسى للمقترض
5- أضمحلال قيمة الضمان
6- تدهور الحالة الائتمانية

عند القيام بقياس مخصص خسائر الائتمان فى قيمة القروض والتسهيلات المثبتة بالتكلفة المستهلكة يراعى استخدام معدل العائد الفعلى للاداة المالية.

ثالثاً: الآثار الضريبية الناتجة من تطبيق معيار IFRS: 9

1- المكون من مخصص خسائر الائتمان المتوقعة

يتم يحديد الوعاء الضريبى للبنك من خلال الاقرار الضريبى للبنوك (نموذج ٢٨ أقرار بنوك وشركات تأمين) ويتم رد ٢٠% من المكون للوعاء فيما يمثل الزيادة فى المستخدم من مخصص عبء اضمحلال خسائر الإئتمان وفق أحكام البند (٢) للمادة ٥٢ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥.
مع مراعاة أن طريقة الحساب تتمثل فيما يلى =

رصيد أول المدة + أضافات المكون من المخصص – المستخدم الفعلى من المخصص = رصيد آخر المدة

وبالتالى ما يتم أعتماده ضمن التكاليف واجبة الخصم يمثل ٨٠% فقط من المكون بعد استبعاد ما تم استخدماه من الارصدة السابقة بالاضافة إلى الرصيد المكون الجديد، ومن الجدير بالذكر أن البند (٢) من أحكام المادة ٥٢ للقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ تعدلت اكثر من مرة فلقد تم ألغائها بالقانون ١١ لسنة ٢٠١٣ واعيد مرة أخرى بالقرار بقانون ١٦٤ لسنة ٢٠١٤.

٣٠٨	الزيادة في المستخدم من مخصص عبء اضمحلال خسائر الإئتمان عن نسبة ال ٨٠ ٪ من مخصص عبء اضمحلال خسائر الإئتمان التي تلتزم البنوك بتكوينها وفقا لقواعد إعداد و تصوير القوائم المالية و أسس التقييم الصادرة عن البنك المركزي طبقا لحكم م ٥٢ بند٢ ق ٩١ لسنه ٢٠٠٥ و تعديلاته و المادة ٦٠ من اللائحة التنفيذية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ (مرحل من الجدول رقم ٤٠٤)

وفى نظر الباحث أن متطلبات IFRS: 9 ستزيد من المكون لهذا المخصص لان المعيار يطالب البنوك بتكوين مخصص خسائر الائتمان للخسائر المتوقعة وليست الفعلية مما سيزيد من الاعباء المدرجة بقائمة الدخل، وبالنظر للبند (٣) من نص المادة ٥٢ للقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ نجدها تنص على أعتماد المخصصات الفنية بالكامل التى تكونها شركات التأمين وبالتالى لابد من تعديل تشريع البند (٢) من المادة السابق الاشارة اليها لاعتماد المكون بالكامل وليس نسبة منه. لانه تكلفة حقيقية وتتطلبها مزاولة نشاط البنك.

2- أحتياطى المخاطر المتوقعة

فى أطار تطبيق المعيار IFRS: 9 ولغرض تدعيم المراكز المالية للبنوك لمواجهة الزيادة المتوقعة فى حجم المخصصات نتيجة اتباع أسلوب المخاطر الائتمانية المتوقعة والتى تأخذ فى الاعتبار النظرة المستقبلية للاوضاع الاقتصادية Forwoare looking فانه يتعين على البنوك تكوين احتياطى مخاطر بنسبة ١% من اجمالى المخاطر الائتمانية المرجحة باوزان المخاطر وذلك من صافى الربح بعد الضريبة يتم ادراجه ضمن بند رأس المال الاساسى بالقاعدة الرأسمالية.

ولما كان هذا الاحتياطى يتم تكوينه من صافى الربح بعد الضريبة فبالتالى لا يخضع مرة أخرى ولكن لو تم ادراجه ضمن حساب الارباح والخسائر فى السنوات التالية بدء من ٢٠١٨ وما بعدها، فانه يعد توزيع للدخل وليس عبء عليه، ومن ثم لابد من اضافته للوعاء طبقاً لاحكام البند (١) من المادة ٢٤ من قانون الضريبة على الدخل باعتباره لايعد من التكاليف واجبة الخصم.

3- قياس الادوات المالية فى نهاية الفترة المالية

وفق متطلبات IFRS: 9 يتم قياس الأدوات المالية وفقاً لطبيعة التصنيف والعرض بقائمة المركز المالى، فالأدوات المصنفة ضمن الاصول المتداولة (قصيرة الاجل) يتم قياس قيمتها فى

نهاية العام بالقيمة العادلة وتدرج الفروق فى حساب الأرباح والخسائر سواء ايرادات أو خسائر، أما الأدوات المصنفة ضمن الاصول غير المتداولة (طويلة الاجل) يتم قياس قيمتها فى نهاية العام بالقيمة العادلة أو التكلفة المستهلكة وتدرج الفروق فى قائمة الدخل الشامل سواء ايرادات أو خسائر. وتنتهى بحقوق الملكية

تعالج ضريبياً تلك الفروق وفق أحكام المادة (٢٤) من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ بتاريخ ٦ أبريل ٢٠١٥، بعدم اعتمادها ضريبياً ألا أذا كانت محققة، ونظراً لان تلك الفروق فى حالة الخسائر او الارباح غير محققة فيتم استبعادها، قد يكون ذلك ذو نتيجة ايجابية للبنك فى حالة الارباح باستبعادها ولكن فى حالة الخسائر ليست فى صالح البنك ويتم استبعادها من الوعاء لحين تحققها، فهذا ما يزيد من اعباء التكلفة لدى البنك.

وبالتالى فروق التقييم المدرجة بقائمة الدخل "مدينة أو دائنة" هى فروق لحين التصرف فى الاصل ولذا تخضع لاحكام المادة (١٧) من القانون ٥٣ لسنة ٢٠١٤، والمادة (٢٤) من اللائحة التنفيذية السابق الاشارة اليها.

القسم الرابع:

دراسة تطبيقية لبحث مدى إمكانية الحد من الآثار المالية المترتبة على القوائم المالية للبنوك المصرية للحفاظ على رأس المال الرقابى.

قام الباحث بالتطبيق على عينة من البنوك المصرية، متمثلة فى اختيار أكبر بنك مصرى من حيث الايرادات السنوية ومن حيث مخصص خسائر الائتمان، وتمثلت العينة فى اختيار البنك الاهلى المصرى للقوائم المالية عن السنة المنتهية فى ٣٠ يونيه ٢٠١٧. لبحث ودراسة طبيعة عمل الادارات المهتمة بقياس مخاطر الائتمان وكيفية قياس وتحديد مخصص خسائر الائتمان وما هى التحديات التى تواجه البنك فى تطبيق معيار IFRS: 9. ويعتبر البنك الأهلي المصري واحدا من ٣ بنوك تمتلكها الحكومة المصرية إلى جانب بنك القاهرة وبنك مصر وتعتمد عليها الحكومة في تمويل المشروعات الداعمة لاقتصاد البلاد.

تشير نتائج الاعمال للبنك المختار كعينة فى السنة المنتهية فى ٢٠١٧/٦/٣٠على استحواذ البنك على نحو ٢٤% من إجمالي المركز المالى للجهاز المصرفى المصري، و٢٥% من إجمالي الودائع، و٢٥% من إجمالي القروض والسلفيات، كما أن البنك الأهلى المصرى يعد أكبر البنوك المصرية من حيث حجم الودائع بتريليون - ألف مليار - جنيه تمثل نحو ٣٠% من ودائع بنوك مصر. بالإضافة إلى مساهمة البنك في تمويل ٢٥% من تجارة مصرالخارجية خلال العام، كما جاءت تقييمات مؤسسات التقييم الدولية لتؤكد كفاءة وتميز الأداء بالبنك ويعد من أعلى التقييمات بمصر، والجدول التالى يوضح تقييمات المؤسسات الدولية:

مؤسسة: Standard & Poor"s، نوفمبر ٢٠١٧	الالتزامات طويلة الاجل	الالتزامات قصيرة الاجل	
درجة التقييم	B-	B	
مؤسسة: Moody"s ديسمبر ٢٠١٧	العملة الاجنبية	العملة المحلية	النظرة المستقبلية
درجة التقييم	Caa 1	B 3	Stable

باستعراض بيانت القوائم المالية للبنك الاهلى المصرى المنتهية فى ٢٠١٧/٦/٣٠ عن السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، تبين أن مخصص عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان وبيانات من قائمة الدخل وكذلك البنود المعرضة لخطر الائتمان بقائمة المركز المالى[١٣] تتمثل فيما يلى:

بيانات من واقع قائمة الدخل	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥
عائد القروض والايرادات المشابهة	٩٥,٥٤٢,١٦٢	٥٥,٧٢١,١٦٨
عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان	٧,٦٧٣,٥٧٩	١,٧٥٢,٦٣٧
صافى الربح قبل الضريبة	٢٢,٥٢٥,٢١١	١٩,٥٤٥,٠٠٩
صافى الربح بعد الضريبة	١٣,٤٣٤,٤٧٨	١٢,٤٦٩,٤٢١
نصيب السهم فى صافى الربح	٠,٧١	٠,٧٠

ومن الايضاحات المتممة يتضح أن سياسة البنك تقوم على منح الائتمان للعميل عندما تتواجد ارتباطات لديه متعلقة بالائتمان مقابل عقود ذات ضمانات كافية لمنح القروض والتسهيلات، ويقوم البنك بمراقبة المدة المحددة للسداد حتى تاريخ الاستحقاق نظراً لان الارتباطات طويلة الاجل تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الاجل.
كما تبين ان النظم الداخلية للبنك تركز على تخطيط الجودة الائتمانية من بداية منح العميل الائتمان حتى تاريخ الاستحقاق، لكن يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التى وقعت فى تاريخ الميزانية بناءً على أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال.

وعند تكوين مخصص خسائر الاضمحلال يراعى البنك ان يكون مستمد من درجات التقييم الداخلية الاربعة وفق اتفاقيات بازل ، وتكون أغلبية المكون من المخصص من اخر درجتين وفق أحتمالية الأدلة الموضوعية، والجدول التالى يشير الى درجات التقييم الداخلية الاربعة:

تقييم البنك	٢٠١٧/٦/٣٠	
	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الائتمان
ديون جيدة	%٧٢,٥	%٣,١
المتابعة العادية	%٢٢,٩	%٣٣,٩
المتابعة الخاصة	%٢,٥	%٣٢,٨

[١٣] - يراعى أن جميع الارقام الواردة بالجداول فى هذا القسم بالاف جنيهاً مصرياً

ديون غير منتظمة	٢,١%	٣٠,٢%
الاجمالى	١٠٠%	١٠٠%

ولكن يتضح من خلال المقابلات لاعضاء فريق إدارات الائتمان والالتزام والمخاطر أن الخبرة التاريخية والحكم الشخصى والاساليب الاحصائية تكون عامل حاكم فى تحديد وقياس مخصص خسائر الائتمان. تقوم تلك الادارات بقياس المخصص على أساس نسبب محددة من قبل البنك المركزى، وفى حالة زيادة المكون وفق النسب عن المخصص المطلوب حسابه كمعايير المحاسبة يتم ادراج الفرق فى احتياطى المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً من الأرباح المحتجزة بمقدار الزيادة وفق مدلول الجدارة الائتمانية والمحددة من قبل البنك المركزى والتى تتفق و قواعد بازل[١٤]كالتالى:

درجات التقييم الداخلى	مدلول التصنيف للمخاطر	نسبة مخصص خسائر الائتمان المطلوب %	درجات التصنيف للبنك المركزى
ديون جيدة	مخاطر منخفضة	صفر	١
	مخاطر معتدلة	١	٢
	مخاطر مرضية	١	٣
	مخاطر مناسبة	٢	٤
	مخاطر مقبولة	٢	٥
المتابعة العادية	مخاطر مقبولة لحد ما	٣	٦
المتابعة الخاصة	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٥	٧
	مخاطر دون المستوى	٢٠	٨
	ديون مشكوك فى تحصيلها	٥٠	٩
	ديون رديئة	١٠٠	١٠

وشملت ايضاحات البنك أن ٩٥% من محفظة القروض والتسهيلات مصنفة فى أعلى درجتين من درجات التقييم الداخلى وأن ٨٣% منها لا يوجد عليها متأخرات أو مؤشرات اضمحلال أما ضمانات القروض العقارية فانها مغطأة بضمانات عقارية. وتبين من الايضاحات أن توزيع القروض والتسهيلات مقابل الاضمحلال على النحو التالى:

بيان		٢٠١٧/٦/٣٠		
	درجة التصنيف	قروض وتسهيلات للعملاء	%	قروض وتسهيلات للبنوك
لايوجد عليها متأخرات أو أضمحلال (١-٥)	١ - ٥	٣٢١,٩٦٨,١٠٦	٨٥%	٩٥٥,٦٣١

[١٤] - ما هو "اتفاق بازل"
اتفاقيات بازل هي ثلاث مجموعات من اللوائح المصرفية (بازل الأول والثاني والثالث) التي وضعتها لجنة بازل للإشراف البنكي ((BCBS، والتي تقدم توصيات بشأن اللوائح المصرفية فيما يتعلق بمخاطر رأس المال ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. الغرض من هذه الاتفاقيات هو التأكد من أن المؤسسات المالية لديها رأس مال كافٍ لتغطية الالتزامات وامتصاص الخسائر غير المتوقعة.

متأخرات ليست محل أضمحلال (٦)	٦	٤٦,٢٢٦,٤٦٤	١٢%	------
محل أضمحلال (٧-٩)	٧ - ٩	٨,٥٨١,٦٠٣	٣%	-----
الاجمالى		٣٧٦,٧٧٦,٢٧٣	١٠٠ %	٩٥٥,٦٣١

وتشير درجة التصنيف من الجداول بعالية إلى نوعية الاضمحلال بالقروض والتسهيلات الائتمانية مصنفة وفق درجة تصنيف القواعد الدولية (بازل).
ومن تحليل البيانات السابقة يتضح أن عبء مخصص خسائر الائتمان يصل الى ٢,٠٤% وفى سنة المقارنة ٧,٧٤% (العام السابق: ٢٠١٦/٢٠١٥) من قيمة القروض والتسهيلات للعملاء، وهذا يشير إلى انخفاض المخصص فى سنة ٢٠١٧/٢٠١٦.

كيفية حساب مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات:

وعن كيفية حساب مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات الائتمانية عن السنة الجديدة (٢٠١٨/٢٠١٧) والتى طالب البنك المركزى إعدادها كقوائم تجريبية فى ضوء أحكام IFRS: 9 والذى سيعتمد على القياس للمخصص وفق نموذج القيمة المتوقعة للقروض والتسهيلات. هذا المخصص للافراد وما يسرى على الافراد يسرى على المؤسسات والبنوك

قام الباحث باعداد نموذج للانحدار لتقدير قيمة للقروض والتسهيلات للافراد والمؤسسات للسنة المنتهية فى ٢٠١٨/٦/٣٠ باعتبارها سنة تجريبية سيتم تقدير مخصص خسائر الائتمان لها وفق نموذج القيمة المتوقعة طبقاً لاحكام IFRS: 9، وتوصل الباحث من خلال عرض لنتائج أعمال البنك فى السنوات السابق الى النموذج التالى لمعامل الانحدار لكل من المخصص والقروض على النحو التالى:

أولاً: مخصص خسائر الائتمان :

المعامل	السنوات	مخصص خسائر الائتمان
-2	**2013**	728,152
-1	**2014**	951,924
0	**2015**	1,155,281
1	**2016**	1,752,637
2	**2017**	7,673,579
3	**2018**	

ص = ٢,٤٥٢,٣١٥ + ١,٤٦٩,١٥٧س

ولما كانت س = ٣ للسنة الجديدة ٢٠١٨، تكون قيمة ص المتوقعة (مخصص خسائر الائتمان) = ٦,٨٥٩,٦٨٥ وفق التحليل الاحصائى لمعامل الانحدار البسيط.

ثانياً: القروض والتسهيلات الائتمانية للافراد:

المعامل	السنوات	القروض والتسهيلات الائتمانية للافراد
-2	**2013**	85,342,671
-1	**2014**	79,789,342
0	**2015**	105,563,789
1	**2016**	220,648,312
2	**2017**	376,776,273
3	**2018**	

ص = ١٧٣,٦٢٤,٠٧٧ + ٧٢,٣٧٢,٦١٧ س
ولما كانت س = ٣ للسنة الجديدة ٢٠١٨، تكون قيمة ص المتوقعة (القروض والتسهيلات الائتمانية) = ٣٩٠,٧٤١,٩٣٠ وفق التحليل الاحصائى لمعامل الانحدار البسيط.

وقام الباحث باختبار معنوية نموذج الانحدار فيما يتعلق بالقروض والتسهيلات الائتمانية والذى سيعتمد عليه الباحث فى تقدير قيمة القروض والتسهيلات للافراد سنة ٢٠١٩/٢٠١٨ على النحو التالى:

تقييم نموذج الدراسة

لاغراض قياس جودة وفعالية النموذج المقترح للتنبؤ قام الباحث بتمثيل نموذج التنبؤ باختبار لمعنوية العلاقة الإحصائية التى توصل اليها من خلال المقاييس التالية : معامل الارتباط ، معامل التحديد ، اختبار فيشر، واختبار ستيودنت.

أ -معامل الارتباط : (R)

معامل الارتباط بين مخصص خسائر الائتمان والقروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء = ٩٤% مما يدل على أن هناك علاقة خطية طردية قوية بينهما.

ب - معامل التحديد : (R^2)

يستخدم معامل التحديد لمعرفة مقدار تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، وذلك من خلال النموذج الرياضي المختار للتعبير عن علاقة (ص) و ب (س) فكلما كانت قيمة معامل التحديد قريبة من (١) صحيح، كلما كانت العلاقة بينهما قوية ومتينة، أي أن القروض الممنوحة للعملاء توثر فى مخصص خسائر الائتمان بنسبة R Square = 0.809390239، أى أن ما يقترب من ٨١ % من التغيرات فى المتغير التابع (ص) يرجع التغيير فيها إلى المتغير المستقل (س).

ت - اختبار فيشر

يتمثل اختبار فيشر في اختبار الفرضية للنموذج المقترح ومدى موضوعية قيمة معامل التحديد، لاغراض ذلك، نقوم بمقارنة القيمة الفعلية المستخرجة من جدول مقياس فيشر (F tab) . والقيمة الحرجة أو الجدولية (F real) وحيث أن القيمة الجدولية (١٢,٧٣) أقل من القيمة المحسوبة (١٦٥,٠٥٧) لذلك نقبل النموذج ومن ثم فالنموذج مقبول.

ث - ا ختبار ستيودنت لاختبار قيمة معلمات النموذج :

- **مقدار الثابت (أ)**

يستخدم اختبار ستيودنت لاختبار معلمة النموذج (أ) = ١٧٣,٦٢٤,٠٧٧ من خلال استخراج قيمة (T) الجدولية ومقارنتها بالقيمه المحسوبة ولما كانت القيمة المحسوبة = (٨.٠٧١) أكبر من القيمة الجدولية (٥,١٩) فهذا يدل على قبول قيمة المعلمة (أ)، وهذا ما يؤكده معنوية المعلمة بانها دالة عند (٠,٠٠٣).

- **مقدار تغير المعلمة (ب)**

بأستخدام اختبار ستيودنت لاختبار معلمة النموذج (ب) = ٧٢,٣٧٢,٦١٧ من خلال استخراج قيمة (T) ومقارنتها بقيمته المحسوبة وحيث أن القيمة المحسوبة = (٣٤,٢٧٥) وهى أكبر من القيمة الجدولية (٥,١٩) فهذا يدل على قبول قيمة المعلمة (ب). وانها ليست دالة عند (٠,٠٠٣). أي أنه يوجد تأثير لقيمة القروض والتسهيلات الممنوحة للعملاء على قيمة مخصص خسائر الائتمان فيما يتعلق بقيمة (ب).

وفيما يلى مقارنة من المكون لمخصص خسائر الائتمان بالقروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء:

السنوات	مخصص خسائر الائتمان	القروض والتسهيلات الائتمانية للافراد	نسبة المخصص للقروض
2013	728,152	85,342,671	0.85321%
2014	951,924	79,789,342	1.19305%
2015	1,155,281	105,563,789	1.09439%
2016	1,752,637	220,648,312	0.79431%
2017	7,673,579	376,776,273	2.03664%

و بالاعتماد على النتيجة الاحصائية لقيمة القروض والتسهيلات للافراد المتوقعة فى السنة الجديدة (المنتهية فى ٢٠١٨/٦/٣٠) وهم الاكثر احتمالا لعبء أضمحلال خسائر الائتمان من الجهات الاخرى. وقياس المخصص وفق تصنيف الجدارة الائتمانية ودرجات التقييم الداخلى للبنك والتى تعتمد على مؤشرات تم تحديدها بالاتفاق بين البنوك العاملة فى مصر وعلى ضوء القواعد الدولية[١٥](بازل) والتى يقرها البنك المركزى المصرى يكون مخصص خسائر الائتمان وفق نموذج القيمة المتوقعة لمعيار IFRS: 9، على النحو التالى:

---

[١٥] - **بازل الأول:**
صدر أول اتفاق بازل في عام ١٩٨٨ ويركز على كفاية رأس المال للمؤسسات المالية. مخاطر كفاية رأس المال (مخاطر تأثر مؤسسة مالية بخسارة غير متوقعة) ، وتصنف أصول المؤسسات المالية في خمس فئات مخاطر (٠٪

المرحلة	مخاطر الائتمان	درجة التقييم	نسبة التصنيف	قيمة القروض والتسهيلات	نسبة التصنيف	حساب الخسارة المتوقعة كالمعيار
الأولى	المخاطر الائتمانية غير متواجدة نهائياً Performing	ديون جيدة	٨٥%	٣٣٢,١٣٠,٦٤٠	١ ـ ٥	---------
الثانية	تتواجد بها مخاطر ائتمانية بقدر ضئيل Under-performing	الديون العادية	١٢%	٤٦,٨٨٩,٠٣١	٦	٩,٣٧٧,٨٠٦
الثالثة	يوجد اضمحلال فى القيمة Impaired	ديون غير منتظمة	٣%	١١,٧٢٢,٢٥٨	٧ ـ ٩	١١,٧٢٢,٢٥٨
اجمالى القروض والتسهيلات المتوقعة فى سنة ٢٠١٨				٣٩٠,٧٤١,٩٣٠		٢١,١٠٠,٠٦٤

وتشير نتائج الجدول بعالية ان المخصص المطلوب تكوينه وفق نموذج خسارة الائتمان المتوقعة كالمعيار = ٢١,١٠٠,٠٦٤ بنسبة ٥,٤% من قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية للافراد، ولما كان المخصص المطلوب تكوينه يزيد عن المطلوب تكوينه احصائياً والبالغ وفق نموذج الانحدار البسيط = ٦,٨٥٩,٦٨٥ وبالتالى أمام البنك خياران أما ان يدرج المكون الجديد وهو ما يزيد عن ٢١ مليار بالتحميل المباشر على قائمة الدخل وأما أن يدرج الفرق بين المكون كالمعيار والمكون احصائياً بالخصم من احتياطى المخاطر البنكية العام والمدرج ضمن حقوق الملكية خصماً من الأرباح المحتجزة. ويميل الباحث إلى البديل الأول وهو التحميل على

، ١٠٪ ، ٢٠٪ ، ٥٠٪ و ١٠٠٪). بموجب بازل ١ ، يتعين على البنوك التي تعمل على الصعيد الدولي أن يكون وزن مخاطرها ٨٪ أو أقل.

بازل الثاني

كان اتفاق بازل الثاني ، الذي أطلق عليه إطار رأس المال المعدَّل والمعروف باسم بازل الثاني ، بمثابة تحديث للاتفاق الأصلي. وهو يركز على ثلاثة مجالات رئيسية: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ، والمراجعة الإشرافية لكفاية رأس مال المؤسسة ، وعملية التقييم الداخلي ، و

الاستخدام الفعال للإفصاح كأداة لتعزيز انضباط السوق وتشجيع الممارسات المصرفية السليمة بما في ذلك المراجعة الإشرافية. وتعرف مجالات التركيز هذه مجتمعة باسم الأركان الثلاثة.

بازل الثالث

في أعقاب انهيار بنك ليمان براذرز في عام ٢٠٠٨ والأزمة المالية التي تلت ذلك ، قرر المكتب المركزي لأمريكا الشمالية تحديث وتحديث الاتفاقات. فقد رأت الإدارة الرديئة وإدارة المخاطر ، وهياكل الحوافز غير الملائمة ، وصناعة مصرفية مبالغ فيها ، أسباباً للانهيار. في يوليو ٢٠١٠ ، تم التوصل إلى اتفاق بشأن التصميم العام لحزمة إصلاح رأس المال والسيولة. تعرف هذه الاتفاقية الآن باسم .Basel III

لمزيد من التفاصيل راجع https://www.investopedia.com/terms/b/basel_accord.asp

قائمة الدخل، ويعد هذا مزيد من التكلفة المقدرة مما ترهق نتائج أعمال البنك فى الوقت الحالى ولكن قد تكون تجنب لمخاطر مالية يشهدها البنك فى المستقبل أعمالا للتحفظ المحاسبى.

النتائج :

نتيجة أختبار الفرض الاول:

رفض صحة الفرض وتبين أن هناك اختلاف بين طريقة تكوين مخصص خسائر الائتمان وفق متطلبات IFRS: 9 عن متطلبات معيار (٣٩) فالمعيار IFRS: 9 يقر بتكوين المخصص وفق نموذج الخسارة المتوقعة.

نتيجة أختبار الفرض الثانى :

رفض صحة الفرض وتبين أن المكون من مخصص خسائر الائتمان وفق نموذج الخسارة المتوقعة يؤثر على نتيجة أعمال القوائم الختامية بزيادة عبء الاضمحلال مما يؤثر على انخفاض صافى ربح البنك.

وبالتالى فالمكون من مخصص خسائر الائتمان يؤدى فى النهاية إلى مزيد من الاعباء على البنك لانه لا يعتمد منه ضريبياً إلا ٨٠% فقط ويتم رد الباقى إلى الوعاء الضريبى مما يزيد من الاعباء على البنك.

التوصيات :

على ضوء النتائج التى توصل اليها الباحث يوصى بما يلى:

1- **ضرورة زيادة رؤوس أموال البنوك لمقابلة زيادة المكون من مخصص خسائر الائتمان فى السنوات القادمة للمحافظة على رأس المال النظامى.**
2- **تحميل ٥٠% على الاقل من مخصص خسائر الائتمان على حقوق الملكية خصماً من أحتياطى المخاطر المصرفية.**
3- **ضرورة تعديل نص البند (٢) من المادة ٥٢ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ باعتماد مخصص خسائر الائتمان بالكامل لانه فعلا أعباء تكبدها البنك مقابل التحفظ المحاسبى لمقابلة مخاطر أضمحلال القروض والتسهيلات الائتمانية للافراد وكذلك للمؤسسات وللبنوك.**

المراجع :

1- Steffen Krügera Daniel Röscha Harald Scheuleb: “The impact of loan loss provisioning on bank capital requirements”, **Journal of Financial Stability**. Volume 36, June 2018, Pages 114-129.

2- Ozili K. Peterson Than kom G. Arun: “Income smoothing among European systemic and non-systemic banks”. **The British Accounting Review, Available** online 12 March 2018. https://doi.org/10.1016/j.bar.2018.03.001.

3- Marwa Elnahassa Marwan Izzeldinb Gerald Steeleb: “Capital and Earnings Management: Evidence from Alternative Banking Business Models”. **The International Journal of Accounting**, Volume 53, Issue 1, March 2018, Pages 20-32.

4- Jan Marton Emmeli Runesson: “The predictive ability of loan loss provisions in banks – Effects of accounting standards, enforcement and incentives”. **The British Accounting Review**, Volume 49, Issue 2, March 2017, Pages 162-180.

5- صلاح على أحمد و محجوب عبد الله: دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبنى IFRS: 9 على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، جامعة أم درمان الاسلامية : السودان، العدد التاسع – المجلد الاول (نوفمبر : ٢٠١٧).

6- Enrico Onali, Gianluca Ginesti: “Pre-adoption market reaction to (IFRS: 9) A cross-country event-study”, **Journal of Accounting and Public Policy**. Volume 33, Issue 6, November–December 2014, Pages 628-637.

7- Cipullo Nadiaa Vinciguerra Rosab: “The Impact of IFRS 9 and IFRS 7 on Liquidity in Banks: Theoretical Aspects”, Procedia - **Social and Behavioral Sciences**. Volume 164, 31 December 2014, Pages 91-97.

8- د. احمد محمد عبد العزيز: "المحاسبة عن الأدوات المالية وتأثيراتها الضريبية" دراسة ميدانية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى لقسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة – جامعة عين شمس. دار الضيافة – جامعة عين شمس (القاهرة: ٢٠١٨).

9- http://eifrs.ifrs.org/eifrs/bnstandards/ar/2018/ifrs9.pdf

10- Marko Košak Shaofang, "Quality of bank capital and bank lending behavior during the global financial crisis". **International Review of Financial Analysis**, Volume 37, January 2015, Pages 168-183.

11- Panayotis Manganarisa Elena Beccalli, "Bank transparency and the crisis" **The British Accounting Review**, Volume 49, Issue 2, March 2017, Pages 121-137.

12- Naima Lassoued, Mouna Ben Rejeb Attia, Houda Sassi: "Earnings management in Islamic and conventional banks: Does ownership structure matter?". **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**. Volume 30, March 2018, Pages 85-105.

13- Kartick Guptaa Chandrasekhar: "Financial development, corporate governance and cost of equity capital". **Journal of Contemporary Accounting & Economics**, Volume 14, Issue 1, April 2018, Pages 65-82.

14- جميع أرقام الجداول للقوائم المالية للبنك (بالاف جنيه) وتم الحصول عليها من موقع البنك الالكترونى وتم مراجعتها مع الهيئة العامة للرقابة المالية.

15- https://www.investopedia.com/terms/b/basel_accord.asp

16- https://www.investopedia.com/terms/b/basel_accord.asp